جامعة القاهرة

كلية الإعلام

مركز بحوث الرأي العام

النتائج العامة لاستطلاع الرأي العام المصري بعنوان:

اتجاهات الرأي العام المصري نحو الأوضاع السياسية الراهنة

الباحثان الرئيسيان:

أ.د. عدلي سيد رضا

أ.د. خالد صلاح الدين

الفريق البحثي المعاون:

د.هويدا الدر　　د.فاطمة أبو الحسن

د.يسرا محمد　　أ.صلاح فتحي

أ.حسين خليفه

جمادى أول ١٤٣٤هـ / مارس ٢٠١٣م

مقدمــة:

تُمثل استطلاعات الرأي أحد أبرز آليات رصد معارف الرأي العام واتجاهاته نحو الأحداث والقضايا المهمة في المجتمع. وقد ساد استخدام استطلاعات الرأي في الأنظمة الليبرالية التي تحرص على رصد آراء المواطنين بغية وضع السياسات العامة القادرة على تحقيق مطالبهم وتلبية رغباتهم المختلفة وصولاً لمرحلة تكريس الرضا الاجتماعي بين فئات المجتمع المختلفة.

ويؤكد خبراء السياسة والإعلام والاتصال السياسي أن استطلاعات الرأي تُعد أبرز روافد رصد نبض الجماهير خلال مرحلة التحول السياسي Political Transition التي يمر بها مجتمع ما من المجتمعات وبخاصةٍ بعد ثورات التغيير التي تنشد تغييراً إيجابياً في البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفكرية للمجتمع. ويمر المجتمع المصري بمرحلة تحول ديمقراطي منذ قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ؛ ومن هنا تبدو الأهمية البالغة لرصد آراء المواطنين في قضايا التحول الديمقراطي وتداعيات الثورة بعد مرور عامين على قيامها.

وفي ضوء تفاقم الأوضاع السياسية في مصر في الآونة الراهنة وتصاعد الخلافات بين التيارات والأحزاب والقوى السياسية اهتم مركز بحوث الرأي العام – بكلية الإعلام– انطلاقاً من مسئوليته الاجتماعية بإجراء الاستطلاع الحالي خلال شهر مارس ٢٠١٣م للوقوف على اتجاهات الرأي العام المصري نحو الأوضاع السياسية الراهنة ، فضلاً عن رصد اتجاهاته نحو الحلول المقترحة للخروج بالمجتمع المصري من تلك الأوضاع المتأزمة لتحقيق التحول الآمن نحو تكريس الديمقراطية وآلياتها المختلفة في مصر.

استند الاستطلاع الحالي إلى المعايير العلمية والموضوعية السائدة في البحوث الوصفية والمسوح العلمية المقننة. كما استعان القائمون بالاستطلاع بمنهج المسح بالعينة Sampling Survey؛ حيث جرى تطبيقه على عينةٍ حصصيةٍ ممثلةٍ للمدن والمحافظات المصرية(القاهرة / وجه بحري/ وجه قبلي)؛ وبلغ قوامها ٥٤٠ مبحوثاً. وقد تم تصميم الاستقصاء – بوصفه أداةً لجمع البيانات – من خلال نخبةٍ من الأساتذة والخبراء بكلية الإعلام جامعة القاهرة. وقد تم جمع البيانات من المبحوث مباشرة In Person Survey. وقد تم قياس الاتساق في اتجاهات المبحوثين من خلال تطبيق معامل الارتباط المتقابل Split-half Correlation وقد بلغ معامل الاتساق في استجابات الرأي العام المصري نحو مقاييس الاستطلاع الحالي ٠.٩٠٤ مما يعكس قدراً متزايداً من التوافق في اتجاهات الرأي العام المصري نحو الأوضاع السياسية الراهنة في مصر.

خصائص عينة الاستطلاع:

أُجرى استطلاع الرأي الحالي على عينةٍ حصصية Quota Sample قوامها ٥٤٠ مبحوثاً في خمس محافظات على النحو التالي: محافظة القاهرة (١٢٠ مبحوثاً بنسبة ٢٢.٢%)، ومحافظة الجيزة (١٠٠ مبحوثاً بنسبة ١٨.٥%)، ومحافظة الشرقية (١٢٠ مبحوثاً بنسبة ٢٢.٢%)، ومحافظة المنوفية (١٠٠ مبحوثاً بنسبة ١٨.٥%)، ومحافظة أسيوط (١٠٠ مبحوثاً بنسبة ١٨.٥%)، كان منهم ٢٧١ مبحوثاً من الذكور بنسبة ٥٠.٢% ، و٢٦٩ مبحوثةً من الإناث بنسبة ٤٩.٨% .

وقد تنوعت المراحل العمرية للمبحوثين على النحو التالي: ٢٤% من المبحوثين الأقل من ٢٠ عاماً، و٢٨% من المبحوثين في المرحلة العمرية من ٢٠ عاماً إلى ٢٩ عاماً، أما المبحوثين في المرحلة العمرية من ٣٠ عاماً إلى ٣٩ عاماً فقد بلغت نسبتهم ٢٣%، بينما المبحوثين في المرحلة العمرية من ٤٠ الى ٤٩ عاماً بلغت نسبتهم ١٥%، وأخيراً كانت نسبة المبحوثين الذين تزيد أعمارهم عن ٥٠ عاماً ١٠% من إجمالي عينة الدراسة.

كما اهتم القائمون على الاستطلاع الحالي اهتماماً بالغاً بتمثيل متغير المستوى التعليمي للمبحوثين حيث ظهر على النحو التالي: بلغت نسبة المبحوثين الذين يُجيدون القراءة والكتابة ٣%، أما نسبة المبحوثين الحاصلين على مؤهل متوسط أو أقل ٤٢.٦% (منهم ٧.٢% حاصلين على مؤهل أقل من متوسط، و٣٥.٤% حاصلين على مؤهل متوسط أو فوق متوسط)، بينما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهلٍ عالٍ ٤٩.٣%، بينما يلغت نسبة الحاصلين على دراسات عليا من المبحوثين ٥.١% من إجمالي عينة الدراسة.

وقد تبين من نتائج الاستطلاع انخفاض نسبة انتماء المبحوثين للأحزاب السياسية ؛ حيث ينتمي للأحزاب السياسية ٢٦ مبحوثاً فقط من إجمالي ٥٤٠ مبحوثاً هيّ عينة الاستطلاع، وذلك بنسبة ٤.٨%)، وكانت الأحزاب التي ينتمي إليها هؤلاء المبحوثون على النحو التالي: حزب الحرية والعدالة (تسعة مبحوثين بنسبة ٣٤.٦% **من إجمالي المنتمين للأحزاب السياسية**)، وحزب النور (خمسة مبحوثين: ١٩.٢%)، وحزب مصر القوية (أربعة مبحوثين: ١٥.٤%)، وحزب الوفد وحزب المصري الديمقراطي (مبحوثان لكل منهما: ٧.٧%)، ومبحوثاً واحداً لكلٍ من حزب الوطن الحر وحزب الدستور وحزب البناء والتنمية، بينما لم يذكر مبحوثاً واحداً اسم الحزب الذي ينتمي إليه.

النتائج العامة لاستطلاع الرأي :

وفيما يلي عرض للنتائج العامة لاتجاهات الرأي العام نحو الأوضاع السياسية الراهنة في مصر:

- **أولا: عادات وأنماط تعامل المبحوثين مع وسائل الإعلام:**

اهتم الاستطلاع بالتعرف على عادات وأنماط تعامل الرأي العام المصري مع وسائل الإعلام في استقاء المعلومات عن الثورة وتداعياتها وتطورات القضايا المرتبطة بها في الوقت الراهن، حيث توصلت نتائج الاستطلاع إلى اعتماد المبحوثين في الدرجة الأولى على التليفزيون وخاصة القنوات الفضائية، إلا أنه ظهر اعتمادهم على القنوات الفضائية المصرية الخاصة في المرتبة الأولى بنسبة ٦٣%، يليها اعتمادهم على القنوات الإخبارية العربية بنسبة ٥٣.٥%، بينما جاءت في المرتبة الثالثة القنوات الفضائية الحكومية بنسبة ٤٩.١%. كما لوحظ أن اعتماد المبحوثين على المواقع الإخبارية على "الويب" أو الشبكة العالمية للمعلومات قد بلغت نسبته ٣٢% متقدماً بذلك على الصحف المطبوعة بأنواعها المختلفة ألا وهيّ: الصحف القومية والتي بلغت نسبة الاعتماد عليها ٢٩.٨% ، تليها الصحف الخاصة بنسبة ٢٦.٣% ، ثم الصحف الحزبية بنسبة ١٣.٧% . كما أبرزّت نتائج الاستطلاع أن الإذاعة احتلت ذيل قائمة الوسائل الإعلامية التي يعتمد عليها الرأي العام في استقاء المعلومات عن تطورات الأوضاع السياسية في مصر حيث بلغ الوزن النسبي الذي حظيت به الإذاعة ١٥% من إجابات المبحوثين؛ وإن كانت الإذاعة–كوسيلةٍ إخبارية– قد تقدمت في هذا الصدد على الصحف الحزبية.

أظهرت نتائج الاستطلاع أن ٧٢% من المبحوثين يتابعون وسائل الإعلام أكثر من ساعة يومياً، بينما يتابع نحو ٤٣.١% من المبحوثين وسائل الإعلام من ساعةٍ الى ساعتين يومياً، ويتابع ٢٨.٩% من المبحوثين وسائل الإعلام ثلاث ساعات فأكثر، على حين يتابع ١٢.٦% فقط من المبحوثين وسائل الإعلام أقل من ساعةٍ يومياً.

- **ثانياً: مدى تحقيق ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م لأهدافها من وجهة نظر الرأي العام المصري:**

توصلت نتائج الاستطلاع إلى أن أكثر من نصف العينة ينظرون بشكلٍ سلبي لمدى تحقيق الثورة لأهدافها، حيث يرى ٣١% من المبحوثين أن الثورة حققت أهدافها بدرجةٍ ضعيفةٍ و٢٥.٩% يرونّ أنها لم تحقق شيئاً. على الجانب الآخر، يرى ٣٧.٢% من المبحوثين أن

أهداف الثورة قد تحققت بدرجةٍ متوسطةٍ،على حين يعتقد ٣٢ مبحوثاً فقط بنسبة ٥.٩% أن الثورة قد حققت أهدافها بدرجةٍ كبيرةٍ.

كما تبين من الاستطلاع أن هذه الاتجاهات السلبية لمدى تحقيق الثورة لأهدافها تفاوتت بين المبحوثين حسب المحافظات التي ينتمون إليها، حيث ظهر أن المبحوثين في محافظة الجيزة كانوا الأكثر تفاؤلاً، حيث يعتقد ٨٣% من هؤلاء المبحوثين أن الثورة قد حققت أهدافها بدرجةٍ متوسطةٍ، بينما كان المبحوثون في محافظة المنوفية الأكثر ميلاً نحو التقييم السلبي لما تم انجازه بعد عامين من قيام ثورة ٢٥ يناير، وفي هذا الصدد يعتقد ٤٣% من هؤلاء المبحوثين أن الثورة لم تحقق أهدافها مطلقاً ، كما ذهب نحو ٣٥% من المبحوثين أنفسهم إلى أن الثورة قد حققت أهدافها بدرجةٍ ضعيفةٍ.

كما اتضح من نتائج الاستطلاع عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين المبحوثين من عينة الدراسة باختلاف خصائصهم الديموجرافية سواء حسب النوع أو حسب المرحلة العمرية وذلك من حيث رؤيتهم وتقييمهم لمدى تحقيق الثورة لأهدافها.

- **ثالثاً: تقييم الرأي العام للأوضاع السياسية الحالية في مصر:**

جاء تقييم المبحوثين للأوضاع السياسية الحالية في مصر متسقاً إلى حدٍ كبيرٍ مع تقييمهم السلبي لمدى تحقيق الثورة المصرية لأهدافها، حيث يرى ٤٢.٨% من المبحوثين أنها "أوضاع يغلب عليها المصالح الحزبية والشخصية"، كما يرى ٤١.٩% من المبحوثين أنها "أوضاع سيئة قد تعصف بالمجتمع"، بينما يرى ١٠.٢% من المبحوثين "أن الأحداث تعبر عن تطور طبيعي يحدث بعد الثورات"، على حين يعتقد نحو ٥.٧% من المبحوثين أنها "ظاهرة صحية مفيدة لتكريس الديمقراطية في مصر".

كما تبين من الاستطلاع وجود اختلافات واضحة بين المبحوثين في تقييمهم للأوضاع السياسية الحالية حسب المحافظات التي ينتمون إليها، حيث ظهر أن ٥٤% من المبحوثين في محافظة المنوفية يرونّ أن "الأوضاع في مصر يغلب عليها طابع المصالح الحزبية والشخصية"، في مقابل ١٨% فقط من المبحوثين في محافظة الجيزة.

كما أظهرت نتائج الاستطلاع أنه لا توجد فروقٌ ذات دلالةٍ إحصائيةٍ بين المبحوثين سواءً حسب النوع أو حسب المرحلة العمرية من حيث تقييمهم للأوضاع السياسية الحالية في مصر.

- **رابعا: اتجاهات الرأي العام نحو الانقسامات السياسية الحالية في مصر:**

فيما يتعلق باتجاهات الرأي العام نحو الانقسامات السياسية الحالية، تبين أن الجانب الأكبر من المبحوثين قد استطاعوا أن يتخذوا مواقف واضحةً ومحددة نحو بعض أسباب الانقسام السياسي الداخلي وبخاصةٍ ما يتعلق بالتدخلات الخارجية وسياسات الإخوان المسلمين وعدم الفهم الصحيح للديمقراطية بوصفها أبرز أسباب تدهور الوضع السياسي الراهن في مصر. فقد وافق ٧٤.٤ % من المبحوثين على العبارة القائلة بأن: "هناك بعض الدول العربية والأجنبية التي تسعى لدعم الانقسام داخل مصر" . كما يُلقي المبحوثون المسئولية على عاتق الإخوان المسلمين لتدخلهم في عمل مؤسسة الرئاسة حيث وافق ٦٧% من هؤلاء المبحوثين على أن سياسات الإخوان المسلمين وتدخلهم في عمل الرئيس أوصلت المصريين لهذه الأوضاع، كما يعتقد نحو ٦٢.٤% من المبحوثين أن حداثة التجربة الديمقراطية بعد ثورة ٢٥ يناير وعدم فهم الناس للأسلوب الديمقراطي من الأسباب المهمة التي تعضّد حالة الانقسام في الحياة السياسية المصرية.

على الجانب الآخر، فقد تباينت مواقف المبحوثين تجاه كل من جبهة الإنقاذ الوطني والإعلام المصري وقيادات الحزب الوطني السابقة، حيث وافق ٥٥.٢% من المبحوثين على أن "جبهة الإنقاذ الوطني سبب أساسي للانقسامات السياسية الحالية في مصر"؛ بينما اتخذ ٢٤.١% من المبحوثين موقفاً محايداً، ورفض ٢٠.٧% منهم تحميل جبهة الإنقاذ الوطني المسئولية عن تردي الأوضاع السياسية في مصر. وبالنسبةلاتجاهات المبحوثين نحو الأداء الإعلامي يعتقد نحو ٥٧.٢% من المبحوثين أن ثمة دوراً سلبياً ملموساً للإعلام المصري– وبخاصةٍ القنوات الفضائية الخاصة– في تقسيم المجتمع المصري ودعم الفرقة بين أبناء الوطن الواحد، على حين رفض نحو ٢٣.٣ % منهم تحميل الإعلام مسئولية تردي الأوضاع السياسية في مصر، واتخذ ١٩.٤% من المبحوثين أنفسهم موقفاً محايداً من الطرح الحالي.

أما عن اتجاهات المبحوثين نحو دور قيادات الحزب الوطني السابقة في الانقسامات السياسية التي تشهدها مصر حالياً، فقد وافق ٥٨.٣% من المبحوثين على أن "فلول الحزب الوطني المنحل مسئولون بشكلٍ أساسي عن الانقسام"، بينما اتخذ ١٥.٦% منهم موقفاً محايداً، على حين رفض٢٦.١% من المبحوثين أنفسهم إلقاء المسئولية على عاتق قيادات الحزب الوطني المنحل. وفيما يتعلق باتجاهات المبحوثين نحو كلٍ من الخلافات الحالية بين السلفيين والإخوان المسلمين، وحدود مسئولية مؤسسة الرئاسة والحكومة عن تردي الأوضاع السياسية في مصر؛ فقد أبرزّت نتائج الاستطلاع أن المبحوثين لم يتخذوا موقفاً أو اتجاهاً حاداً إزائهما، ففي هذا الصدد وافق ٤٧.٤% من المبحوثين على أن "الخلافات الحالية بين السلفيين والإخوان

المسلمين أدت الى تدهور الأوضاع السياسية في مصر"، بينما اتخذ ٢٨.١% منهم موقفاً محايداً من الطرح الحالي، على حين رفض ٢٤.٤% من المبحوثين القول بأن الخلافات بين السلفيين والإخوان المسلمين تأتي بدورها سبباً في الانقسامات السياسية الراهنة. وأخيراً فقد وافق ٤٥.٩% من المبحوثين على أن "الرئيس محمد مرسي وحكومته هم السبب الرئيسي للانقسام السياسي الحالي"، بينما ذهب نحو ١٩.٨% من المبحوثين إلى نفي المسئولية عن عاتق كلٍ من مؤسسة الرئاسة والحكومة بشأن تردي الأوضاع السياسية في مصر.

كما تبين من الاستطلاع وجود فروق دالة إحصائياً بين المبحوثين من حيث تقييمهم لأسباب تدهور الأوضاع السياسية الداخلية وفقاً للمجال الجغرافي–أي المحافظات التي ينتمون إليها–، حيث تبين أن المبحوثين في محافظة الجيزة كانوا الأكثر موافقة على أن التدخلات الخارجية وعدم الفهم الصحيح للديمقراطية هما أبرز أسباب الانقسام السياسي في مصر، بينما كان المبحوثون أنفسهم الأقل ميلاً نحو تحميل مسئولية الانقسام على عاتق الإخوان المسلمين.

ورغم وجود تباينات نسبية في اتجاهات المبحوثين في مختلف المحافظات عينة الاستطلاع نحو تحميل كل من جبهة الإنقاذ الوطني والإعلام المصري وقيادات الحزب الوطني السابقة ومؤسسة الرئاسة مسئولية الانقسامات السياسية التي تعاني منها مصر حالياً، إلا أن المبحوثين في محافظة الجيزة قد أظهروا مواقف حادةٍ واتجاهاتٍ سلبيةٍ تُلقي بدورها تبعات التدهور السياسي في مصر على عاتق كل من جبهة الإنقاذ الوطني والإعلام المصري وقيادات الحزب الوطني الديمقراطي المنحل.

كما ظهر من نتائج الاستطلاع أن نوع المبحوثين ومرحلتهم العمرية لا يؤثران على اتجاهاتهم نحو الأسباب والقوى الفاعلة التي يعتقدون أنها المسئولة عن حالة الانقسام السياسي الذي تشهده مصر حاليا.

- **خامساً: اتجاهات الرأي العام نحو ما ينبغي القيام به لتخرج مصر من حالة الانقسام الحالية:**

كما اهتم الاستطلاع بالتعرف على اتجاهات الرأي العام المصري نحو آليات الخروج من حالة الانقسام الحالية، حيث اتضح أن من أهم نتائج الاستطلاع أنه رغم النظرة المتشائمة لمدى تحقيق الثورة أهدافها وتذبذب الاتجاه نحو أسباب وروافد تردي الأوضاع السياسية في مصر، إلا أنه يوجد رأي عام مستنير استطاع أن يتخذ موقفاً واضحاً إزاء الآليات اللازمة للخروج من حالة الانقسام التي تشهدها مصر حالياً، فقد جاءت في المقدمة الآليات المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية والإدارية، حيث وافق ٩٢.٦% من المبحوثين على ضرورة "وضع وتبني مشاريع

قومية يلتف حولها أبناء المجتمع المصري"، يليها موافقة ٩١.٥% من المبحوثين على أهمية "الاستفادة من خبرات كل أبناء الوطن في إدارة مؤسسات الدولة"، كما وافق ٨٩.٦% من المبحوثين على أهمية "البحث عن حلولٍ سريعةٍ للوضع الاقتصادي المتدهور"، ووافق ٧٨.٢% من المبحوثين على ضرورة "اعتماد رئيس الجمهورية والحكومة على الأكفاء في كل التخصصات".

وجاءت في مرتبة لاحقة الآليات المتعلقة بالإصلاحات السياسية والاعلام، حيث وافق ٨٦.٧% من المبحوثين على "توفير ضمانات الحياد والنزاهة في انتخابات مجلس الشعب المقبلة"، ووافق ٨٣.٩% من المبحوثين على "تطوير منظومة الإعلام ووضع ضوابط تنظيمية لقواعد الممارسة بما لا يؤثر على حرية الإعلام"، كما وافق ٨٥.٤% من المبحوثين على ضرورة "دعم الحوار بين الرئاسة وكافة الأطياف السياسية"، وكذلك وافق ٧٨.١% من المبحوثين على أهمية "عقد مؤتمر قومي للحوار المجتمعي بمشاركة شعبية"، ووافق ٧٣% من المبحوثين على ضرورة "إجراء تعديلات على المواد الخلافية في الدستور".

كما تبين من نتائج الاستطلاع وجود تباين نسبي في اتجاهات المبحوثين بشأن ضرورة "تشكيل حكومة إنقاذ وطني" حيث وافق ٦٣.٣% من المبحوثين على هذه الآلية للخروج من الأزمة الراهنة بينما اتخذ ١٥.٤% منهم موقفاً محايداً، على حين رفض ٢١.٣% منهم هذه الآلية، وتكرر النموذج ذاته بالنسبة لضرورة "تغيير النائب العام الحالي" حيث وافق ٥٨.٩% من المبحوثين على هذا الحل ، بينما اتخذ ٢٣.١% منهم موقفاً محايداً، على حين رفض ١٨% من المبحوثين اللجوء إلى هذا الحل للخروج من الأزمة السياسية في مصر.

كما تبين من نتائج الاستطلاع الحالي الاختلاف الواضح بين المبحوثين في درجة الموافقة على آليات الخروج من الأزمة حسب المحافظات التي ينتمون إليها، حيث تبين أن المبحوثين في محافظة الجيزة هم الأكثر موافقة على جميع الحلول المقترحة السابقة كآليات للخروج من الأزمة، الأمر الذي يتفق مع كونهم الأكثر تفاؤلا بشأن تحقيق الثورة لأهدافها.

كما ظهر من نتائج الاستطلاع أن نوع المبحوثين ومرحلتهم العمرية لا يؤثران على اتجاهاتهم نحو آليات الخروج من الأزمة الحالية التي تمر بها مصر، ويُستثنى من ذلك الحل المتعلق بضرورة "إجراء تعديلات على المواد الخلافية في الدستور"، حيث تبين وجود اختلافات نسبية بين المبحوثين حسب النوع في درجة الموافقة على هذا الحل المقترح وذلك لصالح الإناث، حيث وافقت ٧٥.٥% منهن على هذا الحل مقابل ٧٠.٥% من المبحوثين الذكور.

الجهات المستفيدة من نتائج الاستطلاع الحالي:

ثمة قاعدة علمية ومنهجية مفادها أن قيمة الاستطلاعات والمسوح العلمية إنما ترتبط ارتباطاً مباشراً بتلبيتها لاحتياجات المجتمع وتعرضها لمشكلاته الرئيسية؛ فضلاً عن تعدد الفئات والجهات المستفيدة بنتائج تلك الاستطلاعات والمسوح.

وتتمثل الجهات المستفيدة من نتائج الاستطلاع الحالي فيما يلي:

- صُناع القرار على المستويين الرئاسي والحكومي.
- الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية.
- المؤسسات المعنية بإدارة الأزمات.
- المؤسسات التشريعية.
- المؤسسات الإعلامية.
- الأكاديميون المعنيون بدراسة قضايا التحول الديمقراطي في مصر.